

السيد الرئيس ،،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود ،،  
الحضور الكرام ،،

يسرني ووفد بلادي المشارك في أعمال هذه القمة العالمية حول التنمية المستدامة ، التي تسعى الأسرة الدولية إلى الإلتزام بمبادئها وأهدافها من أجل تأمين حاضر الإنسانية وضمان مستقبلها ، أن أنقل إليكم تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - وتمنياته الصادقة لها بالنجاح والتوفيق ، مؤكداً دعوة جلالته الدائمة للعمل المشترك وتحمل المسؤولية الجماعية لحماية الأنظمة البيئية وضمان تجدد الموارد الطبيعية والقضاء على حدة الفقر والجوع وسوء الأحوال الإجتماعية والصحية وهو أمل كافة الدول والشعوب التي تتطلع لحياة أفضل ، أكثر أمناً واستقراراً ورخاء مع بداية الألفية الثالثة .

إن مفهوم التنمية المستدامة ليس بالمفهوم الجديد تماماً ، فلقد تبنت كثير من المجتمعات البشرية هذا المفهوم وتمثلته في ترشيد إستغلال الموارد المائية وتنظيم الشراكة في الرعي واستخدام الدورات الزراعية لضمان تجدد خصوبة الأرض ، حيث أجبرت خصائص الموارد الطبيعية من حيث الندرة والتجدد تلك المجتمعات البشرية على التعامل بحكمة وعقلانية مع هذه الموارد .

وإذا كان ثمة مفهوم جديد للتنمية المستدامة ، فإنه يتمثل في التحديات التي تحول دون تحقيقه في ظل تزايد معدلات النمو السكاني وما يصاحبه من زيادة الطلب على الغذاء والمسكن والخدمات الإجتماعية ومتطلبات البنى الأساسية وتقنيات الإنتاج الحديثة وما يترتب على ذلك من ضغوط على الموارد الطبيعية مما يفرض على الأفراد والمؤسسات والحكومات أن تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين إستغلال الموارد المتاحة وتنفيذ خطط التنمية الوطنية من جهة والحفاظ على سلامة البيئة من جهة أخرى .

لقد أكدت سلطنة عُمان إلتزامها التام بالمبادئ الأساسية التي تبنتها قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م ، من منطلق إيمانها بأن هذه المبادئ تمثل الإطار العملي لضمان الشراكة العالمية وتحمل المسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية لخدمة التنمية وضمان إستمرارها . ولا ريب أن إختيار سلطنة عُمان لنهج التنمية المستدامة لم يكن مجرد مفهوم يستشهد به كلما كان ذلك ملائماً ، وإنما كان خياراً إستراتيجياً فرضه موقعها الجغرافي كجزء من شبه الجزيرة العربية التي تتميز بمناخها الجاف ومحدودية الغطاء النباتي والموارد المائية المتاحة .

وفي هذا السياق تمت صياغة إستراتيجية وطنية لحماية البيئة العُمانية لتكون متلازمة مع خطط التنمية بحيث يتم إدراج الإعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط التنموي وفي دراسات الجدوى للبرامج والمشروعات الإنمائية . وعلى ذات النهج تم صياغة الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الأحيائي ، التي تمثل قاعدة للمواد الإنتاجية والإستهلاكية ، حيث تسعى هذه الخطة إلى تأكيد القيمة الإقتصادية لهذا التنوع فضلاً عن دورها في الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية .

وشكلت هذه المنطلقات محور إهتمام السلطنة بجملة من القضايا البيئية الوطنية التي مثلت أولويات عاجلة ، منها ما يتعلق بحماية البيئة البحرية ومعالجة أخطار التلوث البحري وتداول المواد الكيميائية الخطرة وإدارتها فضلاً عن العناية بظاهرة التصحر وحماية مصادر المياه الجوفية من التلوث وإدارة المخلفات بجميع أنواعها .

من جهة أخرى إستهدفت إستراتيجية التنمية طويلة المدى ، والتي تمثل الرؤية الإقتصادية لعُمان ٢٠٢٠ م ، وتنويع مصادر الدُخْل دون الإعتماد بالأساس على إحتياجات النفط والإتجاه إلى تعزيز قاعدة الإقتصاد الوطني وإستغلال المصادر الأخرى كالزراعة والسياحة والعمل على تخفيف الضغوط الواقعة على الموارد الطبيعية لمواجهة تزايد النمو السكاني ومتطلبات التنمية .

إن السلطنة ، وهي تعمل على تنفيذ خطتها الخمسية السادسة للتنمية ( ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ) ، تضع في إعتبارها الأسس الثلاثة للتنمية المستدامة وهي السلامة البيئية والنمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية في إقتسام المنافع الناجمة عن إستخدام الموارد الأحيائية حيث تعتمد أسلوباً متعدد المداخل يركز المدخل الرئيسي منها على حماية موائل الأنواع الأحيائية من نبات وحيوان ويهتم المدخل الثاني بزيادة حجم شراكة مختلف شرائح المجتمع في تحقيق أهداف الصون وتبني المواقف والسلوكيات الصديقة للبيئة وإقتسام منافع التنمية المستدامة على نحو عادل بين أفراد المجتمع . أما المدخل الثالث فيركز على تنمية دور القطاع الخاص وتشجيعه للإستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية مع الإلتزام بتطبيق القوانين واللوائح التي تحول دون تأثير المشاريع الإنمائية والصناعية على البيئة واستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة ( صديقة البيئة ) التي تساعد في الحد من التلوث والمحافظة على سلامة البيئة .

إن ما تقدّم هو جزء مما سعت السلطنة لتنفيذه إلتزاماً منها بقرارات قمة الأرض الماضية . وإننا نوّكد في إطار هذه القمة ضرورة معالجة العديد من القضايا الحيوية للبيئة والتنمية التي ما زالت قائمة بعد مرور ثلاثة عقود على مؤتمر « ستكهولم » خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وهي على وجه التحديد ما يلي :

أولاً : ندرة المياه وتدهور نوعيتها وذلك بحماية موارد المياه والصحة العامة من خلال العمل على إنشاء وحدات تقنية لمياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي في الدول الأقل نمواً للحد من النقص في المياه العذبة السطحية والجوفية وتدهور نوعيتها خاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة على أن يتم تعزيز ذلك بإنتهاج الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية التي تقتضيها إدارة الموارد المائية والمناطق البحرية والساحلية .

فضلاً عن ذلك فإننا نقترح بأن تُضمّن هذه القمة في مداولاتها ومقرراتها « أسس إعلان مسقط حول مؤتمر عُمان الدولي لتنمية وإدارة القنوات المائية » ودورها في إستقرار المجتمعات الزراعية والتحديات والصعوبات التي تواجهها حالياً وحث الدول المتقدمة على نقل التقنيات الحديثة ومساعدة الدول النامية في إدارة وتنمية مواردها المائية والمحافظة عليها .

ثانياً : قضية التصحر والتي تستلزم العمل المتواصل للحد من هذه الظاهرة ، التي تؤدي إلى تدهور قاعدة إنتاج الموارد الطبيعية ، وذلك من خلال إيجاد مصادر لتمويل مشاريع تجريبية تابعة من المجتمع . وقد قامت السلطنة بإجراء العديد من الدراسات لتنفيذ مشروع تجريبي قائم على مشاركة المجتمع المحلي بهدف إعادة زراعة الغابات في « جبال ظفار » والمحافظة على أنظمة إدارة موارد المياه التقليدية والمجتمعات الزراعية والرعية على نحو متكامل قابل للإستمرار . ونحن نأمل أن يتم تضمين هذه التجربة في فعاليات عام الجبال ٢٠٠٢ م .

ثالثاً : التلوث البحري حيث أصبح من الضروري تعزيز الجهود في هذا المجال بما في ذلك إنشاء مرافق الإستقبال في الموانئ والمرافئ للمخلفات الزيتية ومياه التوازن والمخلفات الأخرى من ناقلات النفط والسفن وذلك من أجل حماية الموارد الطبيعية في البحار الإقليمية حسبما نصت عليه الإتفاقيات الدولية . وقد قام القطاع الخاص في السلطنة ، في هذا الإطار ، بتنفيذ مشروع مشترك لإنشاء أول مرفق لإستقبال مياه التوازن بالتعاون مع نظيره في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة .

رابعاً : التنوع الأحيائي العالمي إذ بات من الضروري تخصيص موارد مالية كافية وتحديد جدول زمني لزيادة المناطق المحمية بنسبة ٢٠% على الأقل بحلول عام ٢٠٠٥م وزيادة الغطاء النباتي من مساحات الدول بنفس المعدل خاصة في المناطق الجبلية ، وأن تستغل السنة الدولية للسياحة البيئية ٢٠٠٢م للتأكيد على أهمية الشعاب المرجانية ونظم أشجار القرم كمواقع رئيسية لتنمية التنوع الأحيائي وزيادة الدخل المبني على السياحة البيئية ومكافحة التصحر في المناطق الساحلية القاحلة . وفي هذا الإتجاه إنطلقت السلطنة في تنفيذ العديد من المشاريع النموذجية في مجال إستزراع أشجار القرم وحماية الشعاب المرجانية .

خامساً : التغيير المناخي إذ أنه من المهم التعامل مع تأثيرات تغير المناخ من خلال إنتاج إستراتيجيات عالمية لتنمية مستودعات الكربون الطبيعية وتشجيع مشاريع التشجير وتبني إستراتيجيات وأساليب الإنتاج النظيف وآليات التنمية النظيفة . وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أهمية تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف المنعقد بالمغرب بشأن دعم جهود الدول النامية في التكيف مع آثار التغيير المناخي والآثار المترتبة عن إجراءات الحد منها على إقتصاديات تلك الدول .

وعلى صعيد آخر ولدعم كافة هذه الجوانب فإنه من المهم أن تتناول هذه القمة بدرس المقترحات الآتية:

■ إعادة النظر في المعايير والإشترطات الخاصة بتمويل مشاريع التنمية المستدامة وآلياتها في الدول النامية بهدف تمكينها من فرص الإستفادة منها .

■ دعم تنفيذ برامج عملية وفعالة لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر من خلال تشجيع كافة الدول المتقدمة على الإلتزام بتحقيق نسبة ( ٠,٧ % ) من إجمالي الناتج القومي المحددة في قمة ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ م لمساعدة الدول النامية والعمل على نحو عاجل لإيقاف التناقص في المساعدات التنموية الرسمية وزيادتها وربطها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

■ تشجيع مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والقروض الميسرة كوسيلة أساسية لتمكين المرأة والمجموعات الأخرى في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن من الإنخراط في الأسواق المحلية والعالمية .

■ نقل التقنيات الجديدة إلى الدول النامية بهدف تضيق الهوة التي تفصل دول الشمال عن دول الجنوب وذلك عبر وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج عملية لبناء القدرات ونقل وتطوير التقنيات الملائمة ونشر التوعية البيئية حول إستخدام هذه التقنيات في الدول النامية .

إننا نتطلع بكل تفاؤل إلى ما سيتمخض عن هذه القمة التاريخية حول التنمية المستدامة من مقررات هامة لإيجاد آلية فاعلة للشراكة بين الدول الصناعية والدول النامية تكفل تحقيق هذه التنمية عالمياً بوصفها أهم تحديات القرن الجديد والفرصة المتاحة للبشرية لتأمين حاضرها ومستقبل أجيالها .

وختاماً تؤكد سلطنة عُمان دعمها اللامحدود للجهود الرامية إلى تحقيق مناخ ملائم للتنمية والسلام والأمن على المستويين الدولي والإقليمي وتكريس مبادئها ومواقفها الثابتة تجاه مختلف القضايا الإنسانية . كما يطيب لي ووفد بلادي أن أعرب عن بالغ التقدير للجهود التي بذلها المسؤولون لإعداد هذه القمة كما أعرب عن خالص الشكر والإمتنان لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا الصديقة على كرم الضيافة وحسن التنظيم والإعداد لهذا الحدث الكبير ، متمنياً للجميع التوفيق والسداد وأن يعم الخير والإستقرار جميع أنحاء العالم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،